

التعاون هو وسيلة النهوض لشعب ناهض

لحضرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق
وزير الأوقاف

آمنت منذ احتملت أعباء الحياة العامة أن التعاون هو الوسيلة التي لا وسيلة غيرها الى النهوض بأعباء الحياة لشعب فقير ، قابل الموارد ، كما آمنت بأن كل راغب في الإصلاح متى توافرت له قوة اليقين بالفكرة ، والإخلاص لها والإقدام عليها ، لا بد من أن يظفر بالنجاح في أقصر زمان ، ولقد تبينت مصداق إيمانى هذا العام الذى قضينته وزيراً للشؤون الاجتماعية ، فما كدت أتقلد زمام تلك الوزارة حتى راغنى ما لاحظت من ركود حركة التعاون ، فالجديات التعاونية على قلة عددها عاجزة عن القيام بالأعباء المفروضة عليها .

طالعت في ذلك آراء أقيانم على شؤون التعاون بالوزارة وكانوا لحسن الحظ لا يقلون عنى إيماناً بالتعاون وبركته ، كما لا يقلون عنى رغبة في تنشيط حركته ، وأخص منهم بالذكر حضرة صاحب العزة ابراهيم بك رشاد مدير مصلحة التعاون ، والأستاذ عبد اللطيف عامر ويكل المصلحة .

جعلنا نستقري الجمعيات التعاونية من حيث نجاحها وإخفاقها ، فترأت لنا نمثلة في أسباب أربعة :

جمعيات نجحت وحالفها النجاح ، وأخرى ما تألفت حتى لحقها الإخفاق ، وثالثة نجحت أولاً وأخفقت أخيراً ، ورابعة أخفقت أولاً ونجحت أخيراً ، فرأينا أن تؤلف لجنة تضم ممثلين لهذه التماذج الأربعة من الجمعيات لتتعرف منهم أسباب النجاح ودواعى الإخفاق ، كما عقدنا اجتماعاً عاماً من جميع الفنيين من موظفى التعاون بالقطر كله واستمعنا الى آرائهم ومقترحاتهم .

وقد انتهت البحوث التى باشرتها اللجان المختلفة الى أن العوائق التى قامت في سبيل النهضة التعاونية ترجع الى أسباب ثلاثة :

الأول - ضعف الإشراف .

الثانى - تمويل الجمعيات .

الثالث - النقص في قانون التعاون

إذن نقد وصاننا الى تشخيص الداء ، فلم يبق الا وصف الدواء وكان أمرا يسيرا .

وكان الدواء اضعف الإشراف تقويته وتقريبه فعمدنا الى تعزيز قوة الموظفين بتعيين نحو أربعين موظفا جديدا ، وأبلغنا التفاتيش التعاونية الى اثني عشر تفتيشا انتظمت أقاليم القطر كله ، فأصبح الإشراف قويا قريبا .

ورأينا كعلاج لتمويل الجمعيات أن تؤلف لجنة تمثل الوزارة من جهة ، وبنك التسليف الزراعى من جهة أخرى ، وقد تم الاتفاق بين ممثلى الجهتين على أن يكون للجمعيات التعاونية فى معاملتها مع البنك ربح ملموس كانت محرومة منه منذ انشاء البنك ، وأن يكون لها حق امتلاك أسهم فى رأس ماله مع تخصيص مقاعد لمثلها فى مجلس الإدارة . وأن توسع الامتيازات الممنوحة لها يجعل سعر الفائدة ٣ ٪ . وتخفض أعمار الأسمدة بنسبة ٥ ٪ ، كما تم الاتفاق على أن تقتصر معاملات البنك على الجمعيات التعاونية دون الأفراد الذين يقيمون فى دائرة تلك الجمعيات ، وقد نشأ عن هذا الاتفاق الأخير الذى نفذ فى بعض الجمعيات أن انضم كل المزارعين الى الجمعيات فى دوائرهم ، فاستفادت الجمعيات بكثرة الأعضاء ، واستفاد البنك باقتصار معاملاته على عدد محدود من الجمعيات شائعة بين آلاف من الأفراد . وهذه النتائج التى ظهرت آثارها بهذا الاتفاق لا شك فى أنها استدعو معالى وزير المالية بمجازف من حرصه على انماء هذه النتائج الى تأييد تلك الاتفاقات وتعزيزها .

أما النقص فى قانون التعاون ، فقد أسرعنا الى تلافيه اما بالتعديل فى بعض نصوصه ، واما بإضافة نصوص جديدة ، وسيترتب على التعديل والإضافة أن يصبح للتعاون مجالس استشارية فى كل مديرية تخرج به عن نطاق المركزية الى أفق اللامركزية ، وأن يصبح من الجائز تخفيض الأسهم تيسيرا للفقراء فى الاشتراك فى الجمعيات ، وأن تمنح الجمعيات إجازات مقابل ما تؤدي من خدمات اجتماعية ، كما تعفى من ضريبة الدمغة والأرباح التجارية والصناعية . وأهم ما اشتمل عليه التعديل فى قانون التعاون هو تمكين الجمعيات من تحصيل ديونها على أعضائها فى أقصر وقت ، وبأسر طريق ، فتمنح حق الامتياز على المحاصيل وحق المجز الإدارى أسوة بأموال الحكومة وبنك التسليف ، كذلك رأينا أن يكون للجمعيات اتحادات من شأنها الإشراف على الجمعيات وتنظيمها ومراجعة حساباتها ، وهى خطوة فى سبيل استقلال الجمعيات عن الحكومة ، وضرورة التعاون شعبيا محضاً ، وربما انتهت هذه الخطوة اذا تناهت - وهى متتابة الى أن تحل الاتحادات بالندرج محل مصاحبة التعاون وإتى واثق من نجاح الفكرة وبلوغ غايتها قريبا .

ولعل أوضح دليل على فضل التعاون ماظهر من بركنه فى هذه الظروف القاسية فى هذا الغلاء المستقر ، بل فى هذا الجحيم الذى يؤججه جشع التجار من أصحاب السوق السوداء ؛

لاسيبيل الى تخفيف وطأة الغلاء الا باختفاء الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين ، ولا شيء أكفل باختفاء الوسطاء من نظام التعاون لأن الجمعيات التعاونية تمثل طرفي البيع والشراء .

وانقدد وقتنا الله الى إذاعة هذه الفكرة بين طبقات الأمة ، فلاقت آذانها صاغية وقلوبا واعية ، فأقبل الناس سراعا الى الجمعيات يثقفونها أو يسهمون فيها ؛ ولقيت في هذا السبيل أكبر العون من رفعة رئيس الحكومة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وصاحبي المعالي وزيرى القومين والتجارة اللذين مكنا الجمعيات التعاونية من استمداد أهم الحاجات المعيشية كالأقمشة والسكر وزيوت الطعام والشاي والكبريت ونحوها ، كما تيسر لنا أن نستصدر أمرا بالامتلاء على بضائع واردة من الهند تحتوى على أقمشة مختلفة الأنواع يقدر ثمنها بنحو ربع مليون جنيه خصت بها الجمعيات التعاونية دون غيرها . وكذلك تم الاتفاق بيننا وبين صاحبي المعالي وزيرى القومين والتجارة والصناعة على أن يكون لجمعيات التعاون أولوية الحصول على ما يصادر من البضائع المحترقة وقد توج هذه المكارم رفعة رئيس الحكومة باصداره أمرا يقضى بضم مفتشى التعاون بالأقاليم الى لجان القومين بها .

ولأننا لا ندع وسيلة لتقوية روح التعاون إلا اتباعها ، طلبنا موافقة وزارة المالية على أن تباع بضائع جمرح (منه فيه) الى جمعيات التعاون دون غيرها . وإلى لوائح من أن معالى زميلى فؤاد باشا سيتولى تعهد هذا النطلب تقى من أن معالى زميلى أمين عثمان باشا سيوافق عليه .

ولقد تلقى الشعب المصرى الكرم دعوتنا الى تشجيع التعاون بروح الوطنية الصادقة ، فلقينا مساعدة من جميع مواطنينا على اختلاف طبقاتهم .

هذه هى الخطة التى اتهمجتها بعد أن درسنا وسائلها دراسة تحييص واستقراء ، وبعد انعام فى التفكير وإحكام فى التدبير . فكان من فضل الله علينا أن أصابت أهدافنا جميعا ولم تحطى منها واحدة .

ويتبين من ذلك أن الجمعيات التعاونية بلغت فى عددها وعدد أعضائها ومقدار رأس مالها فى ستة أشهر ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ونقول ستة أشهر لا غير لأنها هى المدة التى عملنا فيها بعد أن قضينا من تلك السنة ستة أشهر فى البحث والدرس .

هذا من ناحية الكمية ، ولكن هناك عملا آخر من ناحية النوع ، فأننا لم يقتصر على التعاون الزراعى ، بل استحدثنا التعاون الصناعى والعالمى والتعاون فى إنتاج الأدوية واستيرادها . وإلى لمغتبط أعظم الاغتباط بالتعاون العالمى إذ وفر على العمال نحو ٣٠ ٪ من تكاليف معيشتهم .

